تأثر الإمام البخاري في تراجمه بالإمام الشافعي في كتابه الأم

أ. موسى التهامي عمر موسى
المحاضر بكلية الدراسات الإسلامية – جامعة مصراتة

استلمت الورقة بتاريخ 2021/04/3
وقبلت بتاريخ 2021/6/01
ونشرت بتاريخ 2021/06/19

الملخص

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وآله وصحبه ومن اهتدى.
وبعد:
فمن هذه المسائل التي تعرض لها العلماء بالدراسة والتوجيه، مسألة تراجم الإمام البخاري في صحيحه؛ نظرا لما عرف من دقته في وضعها، ولما أودعه من العلم والفقه فيها، وقد تتبع العلماء هذه التراجم وتكلموا عنها في شروحهم، وبعضهم خصها بتأليف مفرد.
وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يدرس ويبحث في أصح الكتب بعد كتاب الله وهو صحيح الإمام البخاري، الذي أجمعت الأمة على قبوله، إضافة إلى أن هذه المسألة وهي تأثر الإمام البخاري بالإمام الشافعي في تراجمه، لم يسبق البحث فيها فيما أعلم.
وقد عنونته بـ (تأثر الإمام البخاري في تراجمه بالإمام الشافعي في كتابه الأم)
وانتهجت فيه منهج الاستقراء الناقص والمنهج الوصفي والمقارن.
وقد قسمته إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة :
1- مبحث تمهيدي نظري: أوضحت فيه معنى التراجم، وكذلك أهم الدراسات السابقة والمؤلفات التي ألفت في تراجم البخاري وكذلك توضيح طرق وأنواع تراجم الإمام البخاري، وخلاصة القول فيها.
2– مبحث عملي: وفيه سيكون التطبيق العملي لبيان أوجه الشبه بين تراجم الإمام البخاري وبين الإمام الشافعي في كتابه الأم.
وقد توصلت في ختام هذا البحث إلى نتائج منها:

1. تأثر الإمام البخاري تأثرا واضحا وجليا بالإمام الشافعي في بعض صور وأنواع التراجم.
2. توافق الإمام البخاري في بعض المسائل، مع فقه الإمام الشافعي.
3. التفنن والبراعة في صنعة كتابه، واختيار التراجم لأبوابه.
4. التناسب الواضح والترتيب الجميل لتلك التراجم، بالجمع الحسن البديع للآيات والأحاديث والآثار.
5. ظهور مدى الجهد المبذول والكلفة الذهنية مع جودة التفكير الذي قدم لنا هذا الإبداع في اختيار وتناسب التراجم فيما بينها.

مقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بالكثير الجزيل، ورضي منا باليسير السهل من خدمته، وصلى الله على نبيه محمد الذي أهدى إلى القلوب برسالته هداها ونورها، وكشف عنها غمامها وديجورها، وعلى آله وأئمة الدين بعده، والذين قصدوا قصده، وابتغوا رشده، وسلم تسليما. وبعد:

فإن الله عز وجل حفظ دينه من عبث العابثين، وكيد الكائدين، وتمثل هذا الحفظ في صور عديدة وأشكال مختلفة، ولا يخفى هذا الأمر على منصف خلع العصبية المقيتة، وتحلى بالعدل الذي هو ميزة العقلاء، فإن كتاب الله قال الله عنه :(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر (09)].

وقد هيأ الله للسنة النبوية من يحفظها من جهابذة الرجال، الذين بذلوا أنفسهم لهذا الشأن العظيم من أمثال الإمام البخاري الذي يقول عنه أبو الطيب حاتم بن منصور الكسي: محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ونفاذه من العلم[1].

وقال ابن حجر العسقلاني: "أبو عبد الله البخاري جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث"[2].

وقال الحسين بن حريث: "لا أعلم أني رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كأنه لم يخلق إلا للحديث"[3].

ولعل أهم مؤلفات الإمام البخاري التي اشتهر بها هو كتابه الجامع الصحيح الموسوم بـ(الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) والذي خرجه من ستمائة ألف حديث، واجتهد في تنقيحه وتهذيبه والتحري في صحته، حتى كان لا يضع فيه حديثا إلا اغتسل وصلى ركعتين يستخير الله في وضعه، ولم يضع فيه مسندا إلا ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط، وأكمل تأليفه في ستة عشر عاما، ثم عرضه على الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، وقد تلقاه العلماء بالقبول في كل عصر.

وقد عكف العلماء على شرح ودراسة كل الجوانب المختلفة في هذا الكتاب، وما من عالم يقرأ في صحيح البخاري إلا ويكتب عليه حاشية أو تعليقا أو غير ذلك.

ومن هذه المسائل التي تعرض لها العلماء بالدراسة والتوجيه، المسألة المتعلقة بتراجم الإمام البخاري في صحيحه؛ نظرا لما عرف من دقته في وضعها، ولما أودعه من العلم والفقه فيها، وقد تتبع العلماء هذه التراجم وتكلموا عليها في شروحهم، وبعضهم خصها بتأليف مفرد.

أهمية البحث:

اكتسب هذا البحث أهميته من أمرين:

1. أنه يدرس ويبحث في أصح الكتب بعد كتاب الله وهو (الجامع الصحيح للإمام البخاري)، الذي أجمعت الأمة على قبوله، وكذلك يبحث أيضا في أهم كتب الفقه الإسلامي، وهو كتاب الأم للإمام الشافعي، الذي يعد الكتاب الأول في مذهب الشافعية، وكتابا مهما لما احتوى من مسائل فقهية مؤصلة تأصيلا علميا صحيحا.
2. أن هذه المسألة وهي تأثر الإمام البخاري بالإمام الشافعي في تراجمه، لم يسبق البحث فيها فيما أعلم، وهذا مما يكسب البحث أهمية وقيمة علمية إن يسر لي الله ووفقني في تحقيق المراد.

سبب اختيار البحث:

مما كان في أسباب اختياري لهذا العنوان ما يلي:

1. ما لهذا الكتاب من أهمية وجلالة، ولعل هذا مما شرف به البحث.
2. أنني لم أقف على من أفرد هذا العنوان ببحث مستقل، أو نبه عليه، أو غير ذلك.

وقد اخترت عنوانا لهذا البحث ، وهو (تأثر الإمام البخاري في تراجمه بالإمام الشافعي في كتابه الأم) وسأحاول مستعينا بالله من خلاله توضيح بعض الصور التي تأثر بها الإمام البخاري في تراجمه بالإمام الشافعي من خلال كتابه الأم.

---

[1] ينظر: سير أعلام النبلاء 427/12.
[2] تقريب التهذيب 468/1.
[3] فتح الباري 484/1.

المنهج المتبع في البحث:

سأنتهج في هذا البحث منهج الاستقراء الناقص والمنهج الوصفي والمقارن، محاولا بذلك الوصول إلى الهدف المأمول من هذا البحث.

عملي في البحث:

يقتصر عملي في هذا البحث على النقاط التالية:

1. التعريف بالترجمة وذكر أنواع التراجم والمؤلفات فيها.
2. تخريج الآيات القرآنية الواردة في البحث، وتخريج الأحاديث إن كانت في غير صحيح البخاري.
3. بذل الجهد في إثبات تأثر الإمام البخاري بالإمام الشافعي في تراجمه، من خلال الاستقراء الناقص والمقارنة بينهما حتى نثبت ذلك بالأمثلة لكل ما يذكر.
4. توثيق كل النصوص الواردة في البحث، مكتفيا بإحالة اسم الكتاب في الهامش، مرجئا التعريف بالمؤلَّف في فهرس المصادر والمراجع.
5. لم أتعرض في هذا البحث إلى التعريف بأي علم يرد اسمه في هذا البحث، وكذلك لم أتعرض للتعريف بالإمام البخاري والإمام الشافعي وكتابيهما؛ نظرا لشهرتهما، وحتى يكون تركيز البحث على الهدف المرجو منه.
6. في آخر البحث قمت بإعداد فهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

حدود البحث:

1. بالنسبة للمبحث الأول سيكون مبحثا تمهيديا مقتصرا على التعريف بالتراجم وبيان أهم المؤلفات والكتب المصنفة فيها، وكذلك بيان أنواع وطرق تراجم الإمام البخاري.
2. أما المبحث الثاني فسيكون استقراء ناقصا لكتاب الأم للإمام الشافعي، بحيث سيقتصر الاستقراء فيه على الأبواب الفقهية المبدوءة بأبواب الطهارة والوضوء، وانتهاء بباب الصيام.

خطة البحث:

وقد قسمت هذا البحث إلى:

- مقدمة: وذكرت فيها أهمية البحث وسبب اختياره، وحدود البحث، وعملي في البحث، وخطة البحث.
- ومبحثين، كانا على النحو التالي:

1. مبحث تمهيدي نظري: أوضحت فيه معنى التراجم، وكذلك أهم الدراسات السابقة والمؤلفات التي ألفت في تراجم البخاري وكذلك توضيح طرق وأنواع تراجم الإمام البخاري، وخلاصة القول فيها.

2. مبحث عملي: وفيه سيكون التطبيق العملي لبيان أوجه الشبه بين تراجم الإمام البخاري وبين الإمام الشافعي في كتابه الأم، من خلال ذكر أوجه الشبه والتمثيل على ذلك بما تيسر لي في ذلك.

- وخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراسة هذا البحث.

والله أسأله التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

المبحث التمهيدي النظري

أولا معنى التراجم:

جاء في معاجم اللغة العربية[1] بتصرف:

التَّرجمان والتُّرجمان: المفسر للسان.

الترجمان، بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام، أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى، والجمع التراجم، والتاء والنون زائدتان.

ويقصد بها هنا: أسماء الأبواب كما سماها البخاري رحمه الله تعالى.

ثانيا: المؤلفات والدراسات والبحوث التي ألفت في دراسة تراجم البخاري:

اهتم العلماء قديما وحديثا بالدراسات والبحوث والتأليف في توضيح ودراسة كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله ومن هذه المسائل تراجمه في صحيحه، فقد ألفت فيها كتب منها:

1. فكّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة: لأبي عبد الله، محمد بن منصور المغراوي السجلماسي المالكي (ت 370هـ)، وهو مائة ترجمة، سماه (مصابيح الجامع)، قال ابن حجر: "وتكلّم على ذلكَ من المغاربة... ولم يكثر من ذلكَ، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة"(2).
2. تراجم كتاب صحيح البخاري ومعاني ما أشكل منه: لابن رشيق أبي العباس أحمد الأندلسي المالكي (ت 442هـ).
3. المتواري على تراجم البخاري: لابن الورد، أحمد بن محمد بن عمر المالكي، ت (540هـ).
4. المتواري على تراجم البخاري: لناصر الدين ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور ابن المنيّر الاسكندري المالكي (ت 683هـ)

قال ابن حجر: وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الاسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة وتكلم عليها [3].

5. شرح على مناسبات تراجم البخاري: لابن المنيّر، أبي الحسن زين الدين علي بن محمد بن منصور الاسكندري المالكي (ت695هـ) وهو شرح على كتاب أخيه: ناصر الدين المسمّى (المتواري) قال ابن حجر: وتكلّم على ذلكَ زين الدين... وأمعنَ في ذلكَ [4].
6. ترجمان التراجم على أبواب البخاري: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي (ت721هـ) ولم يكمله، قال ابن حجر: وصل فيهِ إلى كتاب الصيام، ولم تمّ لكان في غاية الإفادة، وإنّه لكثير الفائدة معَ نقصه[5].
7. ملّخص مناسبات تراجم البخاري لابن المنيّر: لخصه ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الحموي الشافعي الدمشقي (ت733هـ). لخصّه من كتاب (المتواري) لابن المنيّر السابق الذكر، ومنه نسخة بخط ابن حجر باسم (مناسبات تراجم البخاري) في مكتب الأوقاف بحلب، الخزانة الأحمدية رقم (318)، وقد حققه الدكتور/ علي الزبن، في رسالة ماجستير[6].
8. مناسبات تراجم أبواب البخاري: للبُلقيني، أبي حفص، سراج الدين، عمر بن رسلان المصري الشافعي (ت805هـ).
9. تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القرشي المخزومي الأسكندراني، المعروف بالدماميني (ت827هـ).
10. المتواري على تراجم البخاري: لابن ناصر الدين الدمشقي محمد بن عبد الله بن محمد الحنبلي (ت 843هـ).

---

[1] ينظر: مختار الصحاح ص 119، ولسان العرب 12 / 66 مادة (ترجم).
[2] ينظر: هدي الساري 1 /12.
[3] ينظر: هدي الساري 1 /12.
[4] ينظر: هدي الساري 1 /12.
[5] ينظر: هدي الساري 1 /12.
[6] ينظر: موقع ملتقى أهل الحديث.

11. شرح تراجم البخاري: لأبي علي بافضل، محمد بن أحمد بن عبد الله السعدي، الحضرمي اليمني الشافعي(ت903هـ).
12. الأمالي على أبواب متفرقة من صحيح البخاري: للمنستيري أبي عبد الله محمد الشريف المالكي (ت 1138هـ).
13. الأبواب والتراجم للبخاري: للشيخ محمود حسن الديوبندي (ت1339هـ)، بلغ إلى (باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله) من كتاب العلم، ثم توفي قبل أن يكمله.
14. تعليقات على أبواب البخاري: للشاه عبد الرحيم الدهلوي الحنفي (ت1150ه).
15. شرح تراجم أبواب صحيح البخاري: للشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الهندي (ت1176ه).
16. الأفاويق بتراجم البخاري والتعاليق: للبهكلي القاضي، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الضمدي، اليماني، الزيدي (ت1248ه).
17. الأمالي على أبواب البخاري: للنجّار، أبي عبدالله، محمّد بن عثمان بن محمد التونسي المالكي (ت1331ه).
18. لب اللباب في التراجم والأبواب: للعلامة عبدالحق الهاشمي (ت1392ه).
19. الأبواب والتراجم للبخاري: تأليف العلامة محمد زكريا الكاندهلوي (ت1402هـ).
20. فقه الإمام البخاري في جامعه الصحيح: للأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

وأما الدراسات والأبحاث حول تراجم الإمام البخاري فأذكر منها:

1. الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب، ولا يصرح بكونها أحاديث وليست على شرطه: رسالة ماجستير، للباحث: صالح بن محمد الشهري، في جامعة أم القرى، نوقشت عام 1422هـ.
2. فقه الإمام البخاري في الأبواب: وهي مجموعة رسائل علمية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في جامعة أم القرى.
3. آراء الإمام البخاري الأصولية من خلال تراجم صحيحه: للدكتور سعد بن ناصر الشثري، بحث نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
4. الوجيز إلى ما في تراجم البخاري من حديث: للدكتور عبد العزيز بن أحمد الجاسم، بحث نشر في مجلة جامعة الملك سعود.
5. الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها وعلاقة ذلك بالتراجم الخفية: للدكتور سلطان العكايلة، والدكتور ياسر الشمالي، وهو بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون في الجامعة الأردنية.
6. الأساليب التعليمية المستقاة من خلال تراجم الإمام البخاري على أحاديث كتاب العلم في جامعه الصحيح: للدكتور علي بن إبراهيم الزهراني، وهو بحث منشور في جامعة أم القرى.
7. التحقيق في صنيع البخاري في أبواب صحيحه وتراجمه، والكشف عن أسرار فقهه ومعالمه: للدكتور تقي الدين الندوي، وهو بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون في جامعة الإمارات.
8. تراجم أحاديث الأبواب: دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري، للدكتور علي بن عبد الله الزبن، وهو بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
9. تراجم صحيح البخاري: للدكتور خالد مرغوب الهندي، وهو بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين في الأردن.
10. التناسب في صحيح البخاري: للدكتور علي إبراهيم عجين، وهو بحث منشور في مؤتمر الانتصار للصحيحين [1].

ثالثا: أنواع وطرق تراجم الإمام البخاري:

عرف الإمام البخاري رحمه الله بأنه عالم محدث فقيه، وقد شهد له بالفقه والمعرفة من عرفه وجالسه؛ ولأجل ذلك فقد صبغ صحيحه بصبغة فقهية، حيث قسم صحيحه إلى (97 كتابًا). وقسّم كل كتاب إلى عدد من الأبواب، وجعل لهذه الأبواب عناوين يدل على ما فيها من الأحاديث عرفت هذه العناوين بالتراجم.

[1] ينظر: إشارات النقد الحديثي في بعض تراجم صحيح الإمام البخاري ص (19-22)، والتحقيق في صنيع البخاري في أبواب صحيحه وتراجمه، والكشف عن أسرار فقهه ومعالمه ص (301-303) ومقدمة محقق شرح تراجم أبواب البخاري، ص (34-35).

وما أورده الإمام البخاري في كتابه من الأبواب والتراجم كان سببا في تحير الأفكار وإعياء الغقول على فهمها عند العلماء والمحدثين، وفي هذا يقول الكرماني:

"وهو قسم عجز عنه الفحول البوازل في الأعصار، والعلماء الأفاضل من الأنصار، فتركوها واعتذروا عنها بأعذار"[1]

وقال القسطلاني: "وبالجملة فتراجمه حيّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، ولقد أجاد القائل:

أعيا فحولَ العلم حلُّ رموز ما أبداه في الأبواب من أسرار

وإنما بلغت تراجمه هذه المرتبة وفازت بهذه المنقبة؛ لما روي أنه بيضها بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، وأنه كان يصلي لكل ترجمة ركعتين"[2].

وقد تتبعها العلماء بالدراسة والبحث، وكانت لهم في ذلك جهود كبيرة ، كما أشار د.نور الدين عتر في بحثه:

"ولدى الرجوع إلى تلك الدراسات لتراجم البخاري في (صحيحه) وجدنا جهودا كبيرة ضخمة، دراسات مفصلة حافلة، قد تناولت تراجم الامام البخاري على سبيل التفصيل، ترجمة بعد ترجمة"[3].

ومن خلال بحثنا وجدنا أنهم قد قسموها إلى خمسة أقسام، وهي كالتالي:

أولا: التراجم الظاهرة:

وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلا[4].

ومثالها قوله: باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان، أخرج فيه حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان، من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن أحب عبدا لا يحبه إلا لله ومن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله كما يكره أن يلقى في النار."[5].

قال العيني: "مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة؛ لأن الحديث مشتمل على ثلاثة أشياء، وفيما مضى بوبه على جزء منه، وههنا بوب على جزء آخر؛ لأن عادته قد جرت في التبويب على ما يستفاد من الحديث"[6].

ثانيا: التراجم الاستنباطية:

وهي التراجم التي تحتاج إلى إعمال الفكر حتى تعرف مطابقتها، وقد جاءت على صور متعددة، منها:

أ. **الترجمة بحديث ليس على شرطه**: فيبدأ الترجمة بحديث مرفوع ليس على شرطه، ويذكر في الباب حديثا شاهدا له على شرطه [7].

ومن ذلك: قوله:" باب اثنان فما فوقهما جماعة" وهذا حديث يروي عن أبي موسى الأشعري، وليس على شرط البخاري وأورد فيه "فأذنا وأقيما ،وليؤمكما أحدكما [8].

ب. **الاستدلال على الترجمة بنحو من الاستنباط**:

فقد يترجم بمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومه أو إيمائه، ومثال ذلك:

---

[1] الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري 5/1.
[2] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري 1 / 24-25.
(3) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح ص 71.
[4] هدى الساري 11/1.
[5] صحيح البخاري 13/1.
[6] عمدة القاري شرح صحيح البخاري 167/1.
[7] هدي الساري 12/1.
[8] صحيح البخاري 132/1.

باب: فضل صلاة الفجر في جماعة، أورد فيه حديث أبي هريرة، وفيه: تجتمع ملائكة النهار في صلاة الفجر، وحديث أبي الدرداء، قال:

والله ما أعرف من أمة محمد صلى الله عليه وسلم شيئا إلا أنهم يصلون جميعا، وحديث أبي موسى قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: أعظم الناس أجرا في الصلاة أبعدهم فأبعدهم ممشى.... الحديث [1].

قال العيني: "مطابقته للترجمة تفهم من قوله: "أعظم الناس أجرا في الصلاة أبعدهم، فأبعدهم ممشى"، بيان ذلك أنه بين فيه أن سبب أعظمية الأجر في الصلاة هو: بعد الممشى، وهو المسافة، وذلك لوجود المشقة فيه. وقد علم أن أفضل الأعمال أحمزها، فكل صلاة توجد فيها المشقة من حيث بعد الممشى فهي أعظم أجرا وأفضل من الصلاة التي لا يوجد فيها ذلك، فينتج من ذلك أن صلاة الفجر إذا كان فيها بعد الممشى مع كونه عقيب النوم الذي فيه راحة للبدن، مع مصادفة الظلمة أحيانا تكون أعظم أجرا وأفضل من غيرها، فبهذه الحيثية طابق هذا الحديث الترجمة"[2]

ج. **الترجمة بآية قرآنية**:

فيجعل الآية عنوانا للباب، والمقصود من ذلك تأويل الآية، أو الاستدلال بها لحكم من الأحكام، ثم تقوية هذا التأويل والاستدلال بما يخرج من الحديث.

ومثال ذلك: باب {فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم}، وذكر فيه حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله.

وذكر العيني في تعليقه على هذه الترجمة، بأن البخاري لم يقصد تفسير الآية وإنما قصده بيان أمور الإيمان، وبيان أن الأعمال من الإيمان على ما يراه، فترجم بالآية لهذا الحديث إشارة إلى أن المراد بالتوبة هو الرجوع من الكفر إلى التوحيد، أي التوبة عن الشرك.[3]

د.**الترجمة بصيغة الاستفهام**:

وذلك بأن تكون ترجمة الباب مصوغة على عبارة من عبارات الاستفهام وهذا المسلك عند البخاري أكثر وجودًا ودقة من غيره، وعبر بهذه الصيغة؛ لإثارة انتباه الذهن، وإعمالا للفكر، ويعمد البخاري إلى الترجمة بصيغة الاستفهام للأمور التالية، عندما تكون مسألة الباب موضع اختلاف تحتاج للبحث والترجيح، أو عندما تكون مسألة الباب هي موضع اتفاق العلماء فيكون المقصد من هذه الترجمة، أو إثارة الانتباه لمعرفة دليل هذه المسألة، أو أن ثمة تفضيلاً فيها بين العلماء، أو للاحتمال في الدليل الدال عليها[4] .

ومن أمثلة ذلك قوله: "باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلا وحده للنظر في الأمور؟" وأخرج حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، قالا: جاء أعرابي فقال: يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق، فاقض بيننا بكتاب الله، فقال الأعرابي: إن ابني كان عسيفا على هذا، فزنى بامرأته، فقالوا لي: على ابنك الرجم، ففديت ابني منه بمائة من الغنم ووليدة، ثم سألت أهل العلم، فقالوا: إنما على ابنك جلد مائة، وتغريب عام، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لأقضين بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والغنم فرد عليك، وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام، وأما أنت يا أنيس لرجل فاغد على امرأة هذا فارجمها"، فغدا عليها أنيس فرجمها [5].

علق ابن حجر على هذه الترجمة بقوله:

"والحكمة في إيراده الترجمة بصيغة الاستفهام الإشارة إلى خلاف محمد بن الحسن، فإنه قال لا يجوز للقاضي أن يقول: أقر عندي فلان بكذا، لشيء يقضي به عليه،من قتل، أو مال، أو عتق، أو طلاق، حتى يشهد معه على ذلك غيره"[6].

ثالثا: التراجم الشارحة للأحاديث:

وذلك بأن تكون الترجمة بمنزلة شرح للحديث، ومثال ذلك:

---

[1] ينظر: التحقيق في صنيع البخاري في أبواب صحيحه وتراجمه والكسف عن أسرار فقهه ومعالمه ص 307.
[2] عمدة القاري شرح صحيح البخاري 169/5.
[3] ينظر: عمدة القاري 178/1.
[4] ينظر: هدي الساري 1 /11.
[5] صحيح البخاري 9 / 75.
[6] فتح الباري لابن حجر العسقلاني 13 / 185.

قوله: "باب مسح اليد بالتراب لتكون أنقى" ثم أخرج حديث ميمونة "أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الجنابة، فغسل فرجه بيده، ثم دلك بها الحائط ثم غسلها، ثم توضأ وضوءه للصلاة ،فلما فرغ من غسله غسل رجليه"[1].

فقوله لتكون أنقى، بين بذلك علة مسح اليد بالتراب، مع الإشارة إلى الاختلاف في ذلك [2].

رابعا: التراجم المرسلة:

وهي التي أرسلت، فلم يذكر لها عناوين، واكتفى عنها بكلمة العنوان (باب)، ويستعمل البخاري هذا النوع من التراجم على وجهين من التناسب:

1- أن يكون مضمون الباب متصلاً بالباب السابق مكملاً له، فيفصل لفائدة زائدة في مضمونه، فيكون بمنزلة الفصل من السابق.

2- والكثير الغالب أن يكون ضمن الباب فائدة تتصل بأصل الموضوع الذي عنون له بـ (أبواب)، ويكون قد ذكره عقبه لهذه الملابسة[3].

ومن أمثلة ذلك، ما جاء في أبواب القبلة، قوله: (بابٌ) ثم أخرج فيه حديث أنس، "أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرجا من عند الرسول صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة، ومعهما مثل المصباحين، يضيئان بين أيديهما، فلما افترقا صار مع كل واحد منهما واحد حتى أتى أهله"[4].

قال ابن حجر في تعليقه على هذا الباب: "في الأصول بغير ترجمة، وكان من حقه أن يكون قبل البابين اللذين قبله؛ لأنه ملحق بعلامات النبوة، وهو كالفصل منها لكن لما كان كل من البابين راجعا إلى الذي قبله وهو علامات النبوة، سهل الأمر في ذلك، وذكر فيه أحاديث".[5]

خامسا: التراجم المفردة:

وهي تراجم يجعلها البخاري في باب من الأبواب، ثم لا يخرج شيئا من الحديث للدلالة عليها [6].

قال الحافظ ابن حجر: "وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثرا أو آية فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي"[7].

ومثال ذلك قوله في (الصلاة): "باب يستقبل بأطراف رجليه القبلة"، قاله أبو حميد الساعدي، عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله: باب قول الله تعالى: (وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا)، ثم لم يخرج فيهما شيئا من الحديث للدلالة على ما ترجم له[8].

ولعلنا في آخر هذه المسألة المتعلقة بأقسام التراجم، نذكر خلاصة هذه الأقسام، كما لخصها الدكتور نور الدين عتر بقوله:

"ولدى الرجوع إلى تلك الدراسات لتراجم البخاري في (صحيحه) وجدنا جهودا كبيرة ضخمة، دراسات مفصلة حافلة، قد تناولت تراجم الإمام البخاري على سبيل التفصيل، ترجمة بعد ترجمة، لكن هذه الدراسات مع غزارة فائدتها لم تضبط تراجم البخاري بتقسيم يصنفها تصنيفا كاملا، وليبين مسالك كل صنف منها، اللهم إلا محاولتين لضبط هذه التراجم وتصنيف أنواعها، ثم ذكر محاولة الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، ومحاولة العلامة محدث الهند ولي الله الدهلوي، ثم قال: وهكذا كانت الحاجة ماسة لتقسيم حاصر، وتصنيف ضابط لأنواع فنون التراجم في (صحيح البخاري)، وقد توصلنا إلى تقسيم مبتكر لأنواع التراجم عند البخاري، واستقام لنا هذا التقسيم على أربعة أنواع من التراجم، اخترنا لكل نوع منها تسمية، نرجو أن تكون محل القبول لدى العلماء الأفاضل، وهذه الأنواع هي التالية:

أولا: التراجم الظاهرة: وهي التي تطابق الأحاديث التي تخرج تحتها مطابقة واضحة جليلة، دون حاجة للفكر والنظر.

ثانيا: التراجم الاستنباطية: وهي التي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكير القريب أو البعيد.

ثالثا: التراجم المرسلة: وهي التي اكتفي فيها بلفظ (باب)، ولم يعنون بشيء يدل على المضمون بل ترك ذلك العنوان.

رابعا: التراجم المفردة: وهي تراجم لا يخرج البخاري فيها شيئا من الحديث للدلالة عليها[9].

---

(1) صحيح البخاري 1 /61.

(2) ينظر: التحقيق في صنيع البخاري في أبواب صحيحه وتراجمه، والكشف عن أسرار فقهه ومعالمه ص 321.

(3) ينظر: مقدمة محقق كتاب شرح تراجم البخاري ص 30.

(4) صحيح البخاري 1 /100.

(5) فتح الباري لابن حجر العسقلاني 633/6.

(6) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح 1 /87.

(7) فتح الباري لابن حجر العقلاني 14/1.

(8) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح 1 /87.

(9) ينظر: الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح (70 - 74).

المبحث الثاني: المبحث العملي التطبيقي:

في هذا المبحث سيكون العمل على بيان أوجه الشبه بين تراجم الإمام البخاري، ومدى تأثره بتبويبات الإمام الشافعي في كتاب (الأم)، ونظرا لضيق الوقت وصعوبة الإحاطة بكل التراجم والتمثيل لها من خلال النظر في تبويبات الإمام الشافعي، فإن الدراسة والتطبيق ستكون مقتصرة على ذكر الأمثلة من كتاب الأم لبعض أنواع الترجمة، وهي:

أ. التراجم الظاهرة.
ب. الترجمة بصيغة الاستفهام.
ج. الترجمة بلفظ وارد في بعض طرق الحديث.
د. الاستدلال على الترجمة بحديث فقط أو بأثر فقط أو بهما معا، أو بآية ثم بحديث ثم بأثر.
ه. المسائل التي توافق فيها فقه البخاري مع فقه الإمام الشافعي.

أولا: أمثلة التراجم الظاهرة:

سبق لنا تعريفها بأنها: هي التي تطابق الأحاديث التي تخرج تحتها مطابقة واضحة جليلة، دون حاجة للفكر والنظر، ولا شك أن هذا النوع من التراجم ظاهر وجلي في كتاب الأم، ولكن لطبيعة البحث نذكر بعض الأمثلة على ذلك:

جاء في كتاب الأم في كتاب الطهارة، عند قوله: باب غسل اليدين قبل الوضوء:

"ذكر الله عز وجل الوضوء فبدأ فيه بغسل الوجه، فدل على أن الوضوء على من قام من النوم كما ذكر الله عز وعلا دون البائل والمتغوط؛ لأن النائم لم يحدث خلاء ولا بولا، وأحب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء للوضوء للسنة لا للفرض.

(قال الشافعي): أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل إدخالهما في الوضوء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده" (قال الشافعي): أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده "أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله"[1].

ومثالها أيضا ما جاء في كتاب الصلاة، عند قوله: باب أصل فرض الصلاة:

قال الله تبارك وتعالى: (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) [النساء: 103]، وقال: (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) [البينة: 05] الآية مع عدد أي فيه ذكر فرض الصلاة، (قال): "وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإسلام فقال خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال السائل: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع"[2].

والأمثلة على هذا النوع كثيرة، ولعل فيما ذكر كفاية.

ثانيا: أمثلة الترجمة بصيغة الاستفهام:

وذلك بأن تكون ترجمة الباب مصوغة على عبارة من عبارات الاستفهام، وكان قصد الإمام البخاري من الترجمة بها؛ إثارة انتباه الذهن، وإعمالا للفكر، وكان كما مر يعمد إلى الترجمة بصيغة الاستفهام لأمور منها: أن تكون مسألة الباب موضع اختلاف تحتاج للبحث والترجيح، أو عندما تكون مسألة الباب هي موضع اتفاق العلماء فيكون المقصد من الترجمة: إثارة الانتباه لمعرفة دليل المسألة، أو أن ثمة تفضيلاً فيها بين العلماء، أو للاحتمال في الدليل الدال عليها.

ومثالها من كتاب الأم: ما جاء في كتاب الطهارة، باب كيف الغسل؟:

قال: قال الله تبارك وتعالى (ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) [النساء: 43] (قال الشافعي): فكان فرض الله الغسل مطلقا لم يذكر فيه شيئا يبدأ به قبل شيء، فإذا جاء المغتسل بالغسل أجزأه والله أعلم كيفما جاء به وكذلك لا وقت في الماء في الغسل إلا أن يأتي بغسل جميع بدنه .... إلى آخر ماقال في كيفية الغسل[3].

ولعل مقصوده من التبويب بصيغة الاستفهام، هو إثارة انتباه القارئ لكيفية الغسل الصحيحة، فلأسلوب

---

[1] الأم 39/1.
[2] ينظر: الأم 86/1.
[3] الأم 56/1.

الاستفهام تشويق للقارئ، بخلاف غيره من الصيغ.

ومثاله أيضا: ما جاء في كتاب الحج، قوله: باب من أين يبدأ بالطواف؟:

"أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي، قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن مسعود، أنه رآه بدأ فاستلم الحجر، ثم أخذ عن يمينه فرمل ثلاثة أطواف، ومشى أربعة، ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين، أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال: يلبي المعتمر حين يفتتح الطواف مستلما أو غير مستلم.

قال الشافعي: لا اختلاف أن حد مدخل الطواف من الركن الأسود، وأن إكمال الطواف إليه، وأحب استلامه حين يدخل الرجل الطواف، فإن دخل الطواف في موضع فلم يحاذ بالركن لم يعتد بذلك الطواف، وإن استلم الركن بيده من موضع فلم يحاذ الركن لم يعتد بذلك الطواف بحال؛ لأن الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض، وإذا حاذى الشيء من الركن ببدنه كله اعتد بذلك الطواف، وكذلك إذا حاذى بشيء من الركن في السابع فقد أكمل الطواف، وإن قطعه قبل أن يحاذي بشيء من الركن وإن استلمه، فلم يكمل ذلك الطواف"[1].

ولعل مقصوده من التبويب بصيغة الاستفهام هنا: هو الإشارة إلى أن هذه المسألة هي موضع اتفاق بين العلماء، كما أشار إلى ذلك الإمام الشافعي بأنه لا اختلاف في هذه المسألة.

ومثاله أيضا: ما جاء في كتاب الحج، باب: هل تجب العمرة وجوب الحج[2]؟

حيث ذكر الأقوال فيها ودليل كل قول، ثم رجح القول بوجوبها، فقال: "اختلف الناس في العمرة، فقال بعض المشرقيين: العمرة تطوع، وقاله سعيد بن سالم، واحتج بأن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحاق عن أبي صالح الحنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الحج جهاد والعمرة تطوع" فقلت له أثَبَت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: هو منقطع، وهو وإن لم تثبت به الحجة فإن حجتنا في أنها تطوع، إن الله عز وجل يقول: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) [آل عمران: 97]، ولم يذكر في الموضع الذي بين فيه إيجاب الحج إيجاب العمرة، وأنا لم نعلم أحدا من المسلمين أمر بقضاء العمرة عن ميت، فقلت له: قد يحتمل قول الله عز وجل: (وأتموا الحج والعمرة لله) [البقرة: 196] أن يكون فرضها معا، وفرضه إذا كان في موضع واحد يثبت ثبوته في مواضع كثيرة ،كقوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) [البقرة: 43] ثم قال: (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) [النساء: 103] فذكرها مرة مع الصلاة، وأفرد الصلاة مرة أخرى دونها، فلم يمنع ذلك الزكاة أن تثبت، وليس لك حجة في قولك لا نعلم أحدا أمر بقضاء العمرة عن ميت إلا عليك مثلها لمن أوجب العمرة بأن يقول: ولا نعلم من السلف أحدا ثبت عنه أنه قال لا تقضى عمرة عن ميت، ولا هي تطوع كما قلت، فإن كان لا نعلم لك حجة كان قول من أوجب العمرة لا نعلم أحدا من السلف ثبت عنه أنه قال هي تطوع وأن لا تقضى عن ميت حجة عليك.

(قال): ومن ذهب هذا المذهب أشبه أن يتأول الآية (وأتموا الحج والعمرة لله) [البقرة: 196] إذا دخلتم فيهما، وقال بعض أصحابنا: العمرة سنة لا نعلم أحدا أرخص في تركها (قال): وهذا قول يحتمل إيجابها إن كان يريد أن الآية تحتمل إيجابها وأن ابن عباس ذهب إلى إيجابها، ولم يخالفه غيره من الأئمة، ويحتمل تأكيدها لا إيجابها[3].

وهنا رجح القول بالوجوب، مع التدليل على ذلك، فقال: "والذي هو أشبه بظاهر القرآن، وأولى بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق، أن تكون العمرة واجبة، فإن الله عز وجل قرنها مع الحج فقال: (وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي) [البقرة: 196] "وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن يحج" وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن إحرامها والخروج منها بطواف وحلاق وميقات، وفي الحج زيادة عمل على العمرة، فظاهر القرآن أولى إذا لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر"[4].

والظاهر والله أعلم أن هذه المسألة لما كانت موضع اختلاف تحتاج للبحث والترجيح، -وهو مقصود الإمام الشافعي- جعل تبويبها بصيغة الاستفهام هنا؛ لينبه على ذلك.

---

[1] ينظر: الأم 2 /185.
[2] ينظر: الأم 2 /144.
[3] ينظر: الأم 2 /144.
[4] المصدر نفسه .

ثالثا: أمثلة الترجمة بلفظ وارد في بعض طرق الحديث:

ومثال ذلك من كتاب الأم، ما جاء في كتاب: الصلاة، قوله: باب: من أم قوما وهم له كارهون [1].

وهذا النص هو جزء من حديث مروي من عدة طرق، ولعل أقربها إلى الصحة، ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة : إمام قوم وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها غضبان، وأخوان متصارمان"[2].

ومن الأمثلة أيضا: ما جاء في كتاب الصلاة، قوله: "من أدرك ركعة من الجمعة" [3].

وهو جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى"[4].

ومن الأمثلة أيضا: ما جاء في كتاب الصلاة، قوله: "باب في القول مثل ما يقول المؤذن"[5] .

وهو جزء من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن"[6].

رابعا: أمثلة الاستدلال على الترجمة بحديث فقط، أو بأثر فقط، أو بهما معا، أو بآية ،ثم بحديث، ثم بأثر:

ولعل الناظر لمنهج الإمام الشافعي في كتابه الأم، أنه بعد ذكر عنوان الباب تارة آية، وتارة حديثا أو أكثر، وتارة أخرى أثرا، وأحيانا يجمعها كلها في موضع واحد، والإمام البخاري في تراجمه كما مر فعل مثل ذلك، ونذكر هنا الأمثلة من كتاب الأم، فنقول:

أ. الاستدلال بآية فقط:

جاء في كتاب الأم، كتاب: الحج، [باب: هل تجب العمرة وجوب الحج؟]

(قال الشافعي رحمه الله تعالى): قال الله تبارك وتعالى: (وأتموا الحج والعمرة لله) [البقرة: 196] [7].

ب. الاستدلال بأحاديث فقط:

ومثاله: ما جاء في كتاب: الطهارة، باب الآنية التي يتوضأ فيها ولا يتوضأ:

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أنه قال: "مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة قد كان أعطاها مولاة لميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال فهلا انتفعتم بجلدها؟ قالوا يا رسول الله: إنها ميتة، فقال إنما حرم أكلها".

أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، أخبرنا ابن عيينة عن زيد بن أسلم سمع ابن وعلة سمع ابن عباس سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول "أيما إهاب دبغ فقد طهر".

---

(1) الأم 1/ 186.

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه 312/1 / حديث رقم (971)، وابن حبان في صحيحه 54/5 /حديث رقم (1757)، والطبراني في الكبير 449/11 / حديث رقم (12275). وذكره البوصيري في مصباح الزجاجة 118/1، وعزاه لابن ماجه، وقال: "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه ابن حبان في صحيحه عن الحسن بن سفيان عن أبي كريب عن يحيى بن عبد الرحمن بإسناد ومتنه".
قلت: وله شواهد من حديث أبي أمامة وابن عباس وطلحة وعبد الله بن عمر وأبي أمامة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك وعطاء بن دينار الهذلي.

(3) الأم 1 /236.

(4) أخرجه ابن ماجه في سننه 356/1 / حديث رقم (1121)، وابن خزيمة في صحيحه ج 3/ ص 174 حديث رقم: 1851، والحاكم في مستدركه ج 1/ ص 429 حديث رقم: 1078، والبيهقي في سننه الكبرى ج 3/ ص 203 حديث رقم: 5526، والدارقطني في سننه ج 2/ ص 11 حديث رقم: 7، والبيهقي في سننه الكبرى ج 3/ ص 203 حديث رقم: 5527، وأبو يعلى في مسنده ج 5/ ص 37 حديث رقم: 2625. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد 192/2، وعزاه لأبي يعلى، وقال: "وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام"، وذكره البوصيري في مصباح الزجاجة 1 / 135، وقال: "هذا إسناد ضعيف عمر بن حبيب متفق على تضعيفه".

(5) الأم 1 / 108.

(6) أخرجه أبي داود في سننه ج 1/ ص 144 حديث رقم: 522، والترمذي في سننه ج 1/ ص 409 حديث رقم: 208، والنسائي في سننه ج 2/ ص 24 حديث رقم: 673، وابن ماجه في سننه ج 1/ ص 238 حديث رقم: 720، ومالك في الموطأ ج 1/ ص 68 حديث رقم: 148، وابن حنبل في مسنده ج 3/ ص 6 حديث رقم: 11033، وقال الترمذي: "حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح" وللحديث شواهد من طريق أبي رافع وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن ربيعة وعائشة ومعاذ بن أنس ومعاوية.

(7) ينظر: الأم 2 /144.

أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعلة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "إذا دبغ الإهاب فقد طهر".

أخبرنا مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن عائشة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت".

(قال الشافعي): فيتوضأ في جلود الميتة كلها إذا دبغت ،وجلود ما لا يؤكل لحمه من السباع، قياسا عليها إلا جلد الكلب، والخنزير فإنه لا يطهر بالدباغ.... "[1].

ج. الاستدلال بأثر فقط:

ومثال ذلك: ما جاء في كتاب: الطهارة، باب: (ماء النصراني والوضوء منه):

(قال الشافعي): أخبرنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب توضأ من ماء نصرانية في جرة نصرانية.

(قال الشافعي): ولا بأس بالوضوء من ماء المشرك، وبفضل وضوئه ما لم يعلم فيه نجاسة؛ لأن للماء طهارة عند من كان وحيث كان، حتى تعلم نجاسة خالطته[2].

د. الاستدلال بأحاديث وآثار:

ومثال ذلك: ما جاء في كتاب: الطهارة، (باب: فصل الجنب وغيره):

(قال الشافعي رحمه الله تعالى): أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من القدح، وهو الفرق وكنت أغتسل أنا وهو من إناء واحد".

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إن الرجال، والنساء كانوا يتوضؤون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعا.

أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: "كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد".

أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس "عن ميمونة أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد".

أخبرنا سفيان بن عيينة عن عاصم عن معاذة العدوية "عن عائشة قالت كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد، فربما قلت له أبق لي أبق لي"[3].

ه. الاستدلال بآية وأحاديث وآثار:

ومن أمثلة ذلك: ما جاء في كتاب: الطهارة، (باب: ما يوجب الوضوء وما لا يوجبه):

قال الشافعي رحمه الله تعالى: قال الله تعالى: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) [المائدة: 6] الآية.

أخبرنا سفيان عن الزهري عن أبي هريرة رضي الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده".

أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإنه لا يدري أين باتت يده".

أخبرنا سفيان قال أخبرنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده".

أخبرنا الثقة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء فينامون أحسبه قال قعودا حتى تخفق رءوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون.

---

[1] الأم 1 /22.
[2] الأم 1 /21.
[3] الأم 1 /21.

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينام قاعدا ثم يصلي ولا يتوضأ[1].

خامسا: المسائل التي توافق فيها فقه البخاري مع فقه الإمام الشافعي:

قبل الحديث عن هذه المسألة، لابد أن نشير باختصار إلى خلاصة أقول العلماء في تعيين مذهب الإمام البخاري الفقهي، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه من الحنابلة، حيث ذكره ابن أبي يعلى في كتابه طبقات الحنابلة[2]، وذكر ابن القيّم: في كتابه إعلام الموقعين بأن البخاري ومسلما وأبا داود والأثرم هم من أصحاب أحمد[3].

القول الثاني: أنه من الشافعية، فقد ذكره تاج الدين السبكي في كتاب طبقات الشافعية الكبرى[4]، وعدّه صديق حسن خان من أئمة الشافعية عند ذكر أئمة الشافعية، قال:

"وأما الصنف الثاني: من تلاهم من الأئمة الشافعية فمنهم: محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي ومحمد بن إسماعيل البخاري"[5].

وقال ابن حجر العسقلاني: "إن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن: كأبي عبيدة، والنضر بن شميل، والفراء، وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة من الشافعي، وأبي عبيد، وأمثالهما" [6].

القول الثالث: أنه مجتهد مستقلّ، فجمع فقه المدارس الاجتهادية في عصره مما ساعده على الاستقلال برأيه، خصوصا أنه لم يكن في عصره جمود المقلدين للمذاهب، بل كانوا يتفقهون ويستدلون فيوافقون أو يخالفون.

قال ابن تيمية: "أما البخاري، وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد"[7]

وقال محمد أنور الكشميري: "إن البخاري عندي سلك مسلك الاجتهاد ولم يقلد أحدا في كتابه، بل حكم بما حكم به فهمه"[8].

ومن خلال استقرائي لكتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري، تبين لي بعض المسائل التي توافق فيها فقهه مع فقه الإمام الشافعي، وقد اخترت منها عشرة فقط، وهي:

1. مسألة قيام الإمام وسط المرأة في صلاة الجنازة عليها، كما تبين ذلك من ترجمته في كتاب الحيض، عند قوله: باب: الصلاة على النفساء وسنتها، ثم ذكر حديث سمرة بن جندب: "أن امرأة ماتت في بطن، فصلى عليها النبي صلى الله عليه وسلم، فقام وسطها" [9].
2. مسألة عدم وجوب الوضوء عن غير ما خرج من المخرجين، كمس الذكر ولمس النساء، واستدل على ذلك بعدة أدلة، كما جاء في كتاب الوضوء: باب: من لم يرَ الوضوء إلا من المخرجين، من القبل والدبر، قال: جابر بن عبد الله: "إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة، ولم يعد الوضوء،" وقال الحسن: "إن أخذ من شعره وأظفاره، أو خلع خفيه فلا وضوء عليه"، وقال أبو هريرة: "لا وضوء إلا من حدث"... [10].
3. مسألة وجوب صلاة الجماعة، كما تبين ذلك من خلال كتاب الجماعة والإمامة: باب: وجوب صلاة الجماعة، حيث استدل بقول الحسن: "إن منعته أمه عن العشاء في الجماعة شفقة لم يطعها"، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب، فيحطب، ثم آمر بالصلاة، فيؤذن لها، ثم أمر رجلا فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال، فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم، أنه يجد عرقا سمينا، أو مرماتين حسنتين، لشهد العشاء"[11].

---

[1] ينظر: الأم 26/1 – 27.
[2] 271/1.
[3] 170/2.
[4] 215/2.
[5] أبجد العلوم ص 640.
[6] فتح الباري 1 /243.
[7] مجموع الفتاوى 20 /40.
[8] فيض الباري شرح صحيح البخاري 438/1.
[9] صحيح البخاري 1 / 73، حديث رقم (332).
[10] صحيح البخاري 1 /46.
[11] صحيح البخاري 1 /131.

4. مسألة جواز إمامة العبد، كما تبين ذلك من خلال كتاب الجماعة والإمامة: باب: إمامة العبد والمولى، حيث ذكر في ترجمته بفعل عائشة كما قال: وكانت عائشة: "يؤمها عبدها ذكوان من المصحف" وولد البغي والأعرابي، والغلام الذي لم يحتلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله"، ثم ذكر حديث ابن عمر، قال: "لما قدم المهاجرون الأولون العصبة موضع بقباء قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة، وكان أكثرهم قرآنا"[1]....إلخ.

5. مسألة القول بسجدة الاستراحة، وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الأولى والثانية، كما تبين ذلك من خلال استدلاله في كتاب صفة الصلاة: باب: المكث بين السجدتين، حيث ذكر أثر أبي قلابة، أن مالك بن الحويرث، قال لأصحابه: ألا أنبئكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: وذاك في غير حين صلاة، فقام، ثم ركع فكبر، ثم رفع رأسه، فقام هنية، ثم سجد، ثم رفع رأسه هنية، فصلى صلاة عمرو بن سلمة شيخنا هذا، قال أيوب: كان يفعل شيئا لم أرهم يفعلونه كان يقعد في الثالثة والرابعة[2].

وهي من السنن في مذهب الشافعية، كما جاء في كتبهم بأن المشهور هو القول بسنيتها [3].

6. مسألة جواز إقامة الجمعة في القرى كما تبين ذلك من خلال ترجمته في كتاب الجمعة، حيث قال: باب الجمعة في القرى والمدن، وذكر فيه أثر ابن عباس: أنه قال: "إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، في مسجد عبد القيس بجواثى من البحرين"، وحديث ابن عمر[4].

7. مسألة جواز صلاة الخوف للحاضر والمسافر، كما جاء في أبواب صلاة الخوف.

قال الإمام ولي الله الدهلوي في شرح هذه الترجمة: حملت الحنفية هذه الآية على السفر، والشافعي رحمه الله حملها على الظاهر، وجرى المؤلف على ذلك، وهو الظاهر من سياق كلامه [5].

8. مسألة من فاتته صلاة العيد مع الإمام، صلى ركعتين، كما هو جلي في ترجمته لباب: إذا فاته العيد يصلي ركعتين، وكذلك النساء، ومن كان في البيوت والقرى، من كتاب العيدين [6].

9. مسألة سنية أن تكون النوافل في الليل والنهار مثنى مثنى، كما هو ظاهر من ترجمته لباب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ويذكر ذلك عن عمار، وأبي ذر، وأنس وجابر بن زيد، وعكرمة، والزهري رضي الله عنهم وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: "ما أدركت فقهاء أرضنا إلا يسلمون في كل اثنتين من النهار" وكذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "صلاة الليل مثنى مثنى"[7].

10. مسألة عذاب الميت ببكاء أهله عليه[8]،وملخص قوله فيها، بأنه إذا كان من عادة المتوفى في حياته أن ينوح أو يقر أهله على النوح عند فقد أحد، أو إذا كان أوصى بالنوح عليه قبل موته والنوح البكاء مع ارتفاع الصوت، فإذا لم يكن النوح من سنته فلا شيء عليه؛ لأنه لا تؤاخذ نفس بغير ذنبها، وقد جمع بهذا الإمام البخاري بين ما روي عن عمر بن الخطاب وابنه عمر وعائشة – رضي الله عنهم جميعا – كما حكي هذا الجمع سلفا عن الإمام الشافعي[9].

---

[1] صحيح البخاري 1 / 140.
[2] صحيح البخاري 1 /163.
[3] ينظر: فتح الباري 302/2، ومغني المحتاج 1 /376.
[4] ينظر: صحيح البخاري 5/2.
[5] ينظر: شرح تراجم أبواب البخاري، للدهلوي ص 216.
[6] ينظر: صحيح البخاري 23/2.
[7] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: الجمعة، باب: ما جاء في الوتر 2 /24 / حديث رقم (990) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.
[8] ينظر: صحيح البخاري 2 /79.
[9] ينظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني 153/3.

خاتمة وتوصية:

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: ففي ختام هذا البحث نذكر أهم ما توصلنا إليه من نتائج، وهي:

1. تأثر الإمام البخاري تأثرا واضحا وجليا بالإمام الشافعي في بعض صور وأنواع التراجم.
2. توافق الإمام البخاري في بعض المسائل، مع فقه الإمام الشافعي.
3. التفنن والبراعة في صنعة كتابه، واختيار التراجم لأبوابه.
4. التناسب الواضح والترتيب الجميل لتلك التراجم، بالجمع الحسن البديع للآيات والأحاديث والآثار.
5. ظهور مدى الجهد المبذول والكلفة الذهنية مع جودة التفكير الذي قدم لنا هذا الإبداع في اختيار وتناسب التراجم فيما بينها.

ويوصي الباحث:

بالاعتناء ومزيد الدراسة لبقية أنواع التراجم التي لم نستطع دراستها في هذا البحث، وتبيان مدى تأثر الإمام البخاري فيها بالإمام الشافعي في كتابه الأم، وهذه الجوانب تتطلب المزيد من بذل الجهد، مع احتياجه الوقت الكافي والدراسة المتأنية، وهو صالح لأن يكون أطروحة دكتوراه، وذلك خدمة لهذا الكتاب الجليل المبارك.

وفي ختام البحث أقول:

قد تم بذل الكثير من الجهد لاستكمال هذا البحث، وأرجو من الله أن يكون في رضاه ولوجهه تعالى، فإن كان الله تعالى قد وفقنا في كتابة هذا البحث فإننا نعتبر ذلك مكافأة من الله تعالى وتعويضًا منه عما بذلناه فيه من جهد وتفكير، وقد كان ذلك هدفنا منذ البداية ونتشرف أننا وصلنا إليه.

وإن كان خلاف ذلك فلنا شرف المحاولة وجزاء نشر العلم، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، وصلى الله تعالى على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن الإمام نافع .

1. أبجد العلوم، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنّوجي (المتوفى: 1307هـ)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى 1423 هـ- 2002 م، عدد الأجزاء: 1.
2. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، لأحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: 923هـ) ، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، 1323 هـ، عدد الأجزاء: 10.
3. إشارات النقد الحديثي في بعض تراجم صحيح الإمام البخاري ، للدكتور عبدالله بن فوزان الفوزان ، دار النشر : جامعة طيبة – المدينة المنورة ، رقم الطبعة (1)، عدد الأجزاء (1)
4. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م، عدد الأجزاء:4
5. الأم ،لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: 1410هـ/1990م، عدد الأجزاء: 8
6. الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح ، لنور الدين محمد عتر الحلبي، الناشر: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت. - عدد 4 - سنة 1406 هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 1.
7. التحقيق في صنيع البخاري في أبواب صحيحه وتراجمه والكشف عن أسرار فقهه ومعالمه ، للدكتور : تقي الدين الندوي ، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد السادس –ربيع الأول 1413هـ -سبتمبر1992 م .
8. تقريب التهذيب ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) ، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، 1406 – 1986 ،عدد الأجزاء: 1
9. الجامع الصحيح سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون
10. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه،لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9
11. سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، دار الفكر - بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
12. سنن أبي داود ، لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار الفكر ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
13. سنن البيهقي الكبرى ،لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، 1414 - 1994 ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا .
14. سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار المعرفة - بيروت ، 1386 - 1966 ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.
15. السنن الكبرى ، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 1411 - 1991 ، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن .
16. سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ) المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م ، عدد الأجزاء : 25 (23 ومجلدان فهارس)
17. شرح تراجم أبواب البخاري، لولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي ، المتوفى سنة 1176هـ ،اعتنى به وعلق عليه : د.فايز مصطفى اصطيلة ،دار التقوى للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى : 1439هـ - 2018م ، عدد الأجزاء 1 .
18. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط الثانية : 1414 - 1993 ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط
19. صحيح ابن خزيمة ،لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، المكتب الإسلامي - بيروت ، 1390 - 1970 ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي

20. طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: 526هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: 2.
21. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، عدد الأجزاء: 10.
22. عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت .
23. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، للإمام : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (المتوفى: 852هـ) ، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب ، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: 13
24. فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: 1353هـ)، المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل (جمع الأمالي وحررها ووضع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م، عدد الأجزاء: 6
25. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: 786هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، طبعة أولى: 1356هـ - 1937م، طبعة ثانية: 1401هـ - 1981م، عدد الأجزاء: 25.

26. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ) الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15 .
27. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: 1414 هـ، 1994 م، عدد الأجزاء: 10
28. مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة، المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م
29. مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة طبعة جديدة، 1415 – 1995، تحقيق: محمود خاطر، عدد الأجزاء: 1
30. المستدرك على الصحيحين ، لمحمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى : 1411 - 1990 ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
31. مسند أبي يعلى ،لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي ، دار المأمون للتراث - دمشق ، الطبعة الأولى: 1404 - 1984 ، تحقيق: حسين سليم أسد
32. مسند الإمام أحمد بن حنبل ،لأحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، مؤسسة قرطبة - مصر .
33. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: 840هـ) المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1403 هـ
عدد الأجزاء: 4
34. المعجم الكبير ، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، مكتبة العلوم والحكم - الموصل ، الطبعة الثانية: 1404 - 1983 ، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي
35. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 6 .
36. موطأ الإمام مالك ، لمالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي ، دار إحياء التراث العربي - مصر المحقق : محمد فؤاد عبد الباقي .
37. موقع ملتقى أهل الحديث على الرابط
(https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=4735)
38. هدي الساري مقدمة فتح الباري ، للإمام : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (المتوفى: 852هـ) ، بترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379.

فهرس الموضوعات

ت	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
.1	المقدمة	01
.2	المبحث التمهيدي النظري	07
.3	معنى التراجم	07
.4	المؤلفات والدراسات والبحوث التي ألفت في دراسة تراجم البخاري:	07
.5	الدراسات والأبحاث حول تراجم الإمام البخاري	10
.6	أنواع وطرق تراجم الإمام البخاري	11
.7	التراجم الظاهرة	12
.8	التراجم الاستنباطية	12
.9	الترجمة بحديث ليس على شرطه	13
.10	الاستدلال على الترجمة بنحو من الاستنباط	13
.11	الترجمة بآية قرآنية	14
.12	الترجمة بصيغة الاستفهام	14
.13	التراجم الشارحة للأحاديث	15
.14	التراجم المرسلة	16
.15	التراجم المفردة	16
.16	المبحث الثاني : المبحث العملي التطبيقي	18
.17	أولا : أمثلة التراجم الظاهرة	18
.18	ثانيا: أمثلة الترجمة بصيغة الاستفهام	19
.19	ثالثا: أمثلة الترجمة بلفظ وارد في بعض طرق الحديث	22
.20	رابعا: أمثلة الاستدلال على الترجمة بحديث فقط أو بأثر فقط أو بهما معا، أو بآية ثم بحديث ثم بأثر	23
.21	أ . الاستدلال بآية فقط	23
.22	ب . الاستدلال بأحاديث فقط	23
.23	ج . الاستدلال بأثر فقط	24
.24	د . الاستدلال بأحاديث وآثار	24
.25	ه . الاستدلال بآية وأحاديث وآثار	25
.26	خامسا: المسائل التي توافق فيها فقه البخاري مع فقه الإمام الشافعي	26
.27	خاتمة وتوصية	30
.28	فهرس المصادر والمراجع	31
.29	فهرس الموضوعات	36